

Tax Enumeration and its Role in Reducing the Risks of Tax Evasion and Maximizing Revenues

Salah Al-Din M. bani Owda^{1,*}

(Type: Full Article). Received: 1st Jun. 2025, Accepted: 30th Aug. 2025, Published: ××××

Abstract: Purpose: This study aims to examine the role of tax enumeration in reduction tax evasion risks and optimizing tax collection. It explores its contribution to achieving tax justice among taxpayers, enhancing trust and voluntary compliance, and promoting tax citizenship. The research also investigates the impact of tax enumeration on fostering sustainable social and economic development. **Design/methodology/approach:** The study adopts a descriptive-analytical approach based on relevant literature, tax studies, and the Palestinian Income Tax Law No. (8) of 2011, in addition to selected tax laws from other Arab countries. **Findings:** The findings reveal an absence of effective tax enumeration within the Palestinian income tax system, which constitutes an ongoing basis for tax evasion and hinders revenue optimization. This shortfall undermines tax justice and the principle of social solidarity. Moreover, the absence of enumeration perpetuates a sense of distance and distrust between taxpayers and tax authorities, negatively affecting voluntary compliance and weakening tax citizenship. Consequently, It obstructs the mobilization of necessary financial resources to support sustainable economic and social development. **Recommendations:** The study concludes with recommendations to enhance the effectiveness of tax enumeration through qualified field inspection teams to identify unregistered and non-compliant taxpayers; the adoption of tools that promote tax justice and social solidarity; strengthening proximity polices to foster trust and voluntary compliance; promoting tax awareness and simplifying procedures to support compliance and tax citizenship; and integrating tax systems with one another and with relevant institutions to improve fiscal decision-making, reduce budget deficits, and achieve sustainable development.

Keywords: Tax Enumeration, Tax Evasion, Tax Evasion Risks, Revenues.

الحصر الضريبي ودوره في الحد من مخاطر التهرب الضريبي وتعزيز الإيرادات

صلاح الدين محمد بني عوده^{1,*}

تاريخ التسليم: (2025/6/1)، تاريخ القبول: (2025/8/30)، تاريخ النشر: ××××

المخلص: الهدف: يهدف البحث إلى بيان دور الحصر الضريبي في الحد من مخاطر التهرب الضريبي وتعزيز الحصيلة الضريبية، ومدى إسهامه في تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين، وانعكاسه على رفع مستوى الثقة والالتزام الطوعي للمكلفين، وتعزيز المواطنة الضريبية، ودور الحصر الضريبي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. **التصميم/المنهجية/النهج:** اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المستند للمؤلفات والدراسات، والبحوث الضريبية، ولقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة 2011 وبعض القوانين في الدول العربية. **النتائج:** بينت نتائج البحث وجود غياب للحصر الضريبي في الضريبة على الدخل في فلسطين مما يشكل قاعدة مستمرة للتهرب، ولا يسهم في تعزيز الإيرادات، وإن ذلك يمس بتحقيق العدالة الضريبية، وبمبدأ التضامن أو التكافل الاجتماعي. كما أن عدم إجراء الحصر الضريبي يكرس سياسة البعد وعدم ثقة الخاضعين بالإدارة الضريبية والدولة وينعكس سلباً على الالتزام الطوعي، ويضعف فرص تعزيز المواطنة الضريبية، ويُعيق توفير الموارد المالية اللازمة لدعم مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. **التوصيات:** خلص البحث لتوصيات تقضي لتعزيز فاعلية الحصر الضريبي عبر فرق تفتيش ميدانية لرصد غير المسجلين والمخالفين، وتبني أدوات تحقق العدالة والتكافل الضريبي، مع ترسيخ سياسة القرب من المكلفين لرفع الثقة والالتزام الطوعي، إلى جانب نشر الوعي الضريبي وتبسيط الإجراءات، بما يدعم الالتزام والمواطنة الضريبية، وربط الأنظمة الضريبية مع بعضها ومع الجهات الساندة لتدعيم القرار الضريبي وسد عجز الموازنة وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الحصر الضريبي، التهرب الضريبي، مخاطر التهرب الضريبي، الإيرادات.

¹ General Department of Income Tax, Ministry of Finance, Tubas, Palestine.

* Corresponding author email: salahqasem2015@gmail.com

¹ الإدارة العامة لضريبة الدخل، وزارة المالية، طوباس، فلسطين.

* الباحث المراسل: salahqasem2015@gmail.com

2. تتجلى الأهمية العملية للبحث في استفادة إدارة الضرائب من حيث تعزيز وتطوير إجراءات الحصر الضريبي بشكل يمكنها من حصر الخاضعين للضريبة عملياً بصورة شاملة دقيقة وتسجيلهم لدى الإدارة الضريبية ومحاسبتهم.
3. يساهم في التركيز على استعادة الأوعية الضريبية المتهربة، وظهور أوعيه جديدة ما يعمل على توسيع دائرة الخضوع الضريبي ويعظم من حجم الإيرادات الضريبية.
4. يحد من نطاق التهرب ويقلل مخاطره، ويحدث تنمية اجتماعية واقتصادية، ويحقق العدالة الضريبية.
5. يرفع مستوى الامتثال الضريبي والمواطنة الضريبية نتيجة الشعور العام لدى الخاضعين بأن هناك نظام ضريبي كفؤ وفعال.

دوافع اختيار موضوع البحث

هناك دوافع موضوعية وأخرى ذاتية دفعتني لاختيار هذا الموضوع:

تتمثل الدوافع الموضوعية فيما يأتي:

1. ندرة الأبحاث والدراسات المتخصصة في موضوع الحصر الضريبي.
2. دعم وتعزيز جهود الإصلاح الضريبي.
3. المساهمة في زيادة الإيرادات الضريبية من خلال حصر كافة الخاضعين للضريبة.

أما الدوافع الذاتية فتنبع مما يلي:

1. اهتمامي بالشأن الضريبي، وتوجيه الأنظار لموضوع الحصر الضريبي لما له من انعكاسات مالية واقتصادية ودور هام في تحقيق العدالة الضريبية.
2. محاولة إغناء المكتبة العلمية بالبحوث المتخصصة في المجال الضريبي.

إشكالية البحث

رغم وجود تشريعات تلزم الخاضع بالتسجيل، يتهرب كثيرون، وتعاني الإدارة الضريبية من ثغرات تشمل ضعف التنسيق بين إدارات الضرائب، وعدم توحيد آليات التقدير، وانخفاض الثقة، وضعف الوعي، وغياب التفقيش الميداني (خليل والبدوي، 2014؛ أحمد ومختار، 2016)، ما يطرح إشكالية حول: مدى كفاية إجراءات الحصر الضريبي في الحد من التهرب وتعظيم الإيرادات؟

وينبثق من هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

1. هل يساهم الحصر الضريبي في الحد من مخاطر التهرب الضريبي وتعظيم الحصيلة الضريبية؟

تعد الضرائب من الموارد المالية الأساسية لدعم التضامن الاجتماعي وتمويل النفقات العامة، خصوصاً في الدول محدودة الموارد الطبيعية، وأي انخفاض فيها يفرض على الدولة التحرك عبر أجهزتها التشريعية والقضائية والتنفيذية. وهذا يتطلب من السلطة التشريعية أن تتسم القوانين الضريبية الصادرة عنها باليقين الذي يقتضي الوضوح، والبساطة، وعدم التعقيد والغموض، وحصر الوعاء الضريبي بشكل دقيق، وحصر الأشخاص الخاضعين للضريبة لمحاربة التهرب، الذي يعتبر "إجراء يتخذه دافعو الضرائب للتقليل من التزامهم بدفع الضرائب بشكل غير قانوني" (Afriyani, 2023, p1058). وأن تنطلق التشريعات من قاعدة العدالة في الفرض الضريبي، والتقليل من الثغرات المؤدية للتهرب الضريبي المشروع، وغير المشروع، وأن تتصف هذه التشريعات بجودة الصياغة التشريعية.

كما يطلب من السلطة القضائية إعطاء صفة الاستعجال للقضايا الضريبية، وتحمل الإدارة الضريبية عبء التخطيط لإدارة مهام الجباية، إذ يؤدي عدم تسجيل الخاضع إلى التهرب الضريبي وانخفاض الحصيلة، مما يعكس فشل سياسة الحصر الضريبي الفعال.

ومن هنا يتضح مدى أهمية الحصر الضريبي؛ حيث إن غيابه يؤدي لصعوبة تحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية التي فرضت من أجلها الضريبة. "فالحكومة في نهاية المطاف تسعى لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من خلال الضرائب" (عويسي وموميني، 2024، 13).

كما أن عدم الحصر الضريبي يتسبب في انعكاسات سلبية تمس قواعد فرض الضريبة المتمثلة في: قاعدة العدالة أو المساواة في المقدرة، وقاعدة الوضوح أو اليقين، وقاعدة الملائمة في الدفع، وقاعدة الاقتصاد في التحصيل (القيسي، 2008، 129-128؛ الخطيب، 1997، 144).

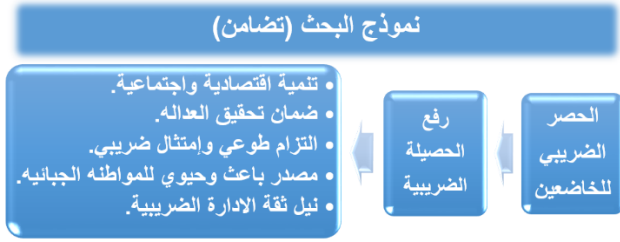
يحاول هذا البحث التركيز على جزئية الحصر الضريبي في مجال الضريبة على الدخل وفقاً للقرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل الفلسطيني، مع إجراء مقارنات بسيطة فيما يتعلق بالحصر الضريبي وتسجيل المكلفين حسب قوانين ضريبة الدخل في بعض الدول العربية.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث فيما يلي:

1. تظهر الأهمية العلمية للبحث في ضرورة التصدي بالبحث والتحليل، وتسليط الضوء على الجانب المفاهيمي للحصر الضريبي ودوره في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي المزمنة؛ سواء في حالة تسجيل الخاضع وعدم التحاسب الضريبي، أو في حالة عدم التسجيل.

نموذج البحث



شكل (1): نموذج البحث "تضامن"

تتلخص فكرة هذا النموذج في أن الحصر الضريبي للخاصين يحد من مخاطر التهرب ويزيد الحصيلة الضريبية، بما يحقق أهدافاً أساسية أبرزها: التمكين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وضمان العدالة عبر مساهمة الجميع في التزاماتهم الضريبية، وتعزيز الالتزام الطوعي والامتثال، إضافة لترسيخ المواطنة الضريبية وكسب ثقة الإدارة. وقد سُمي هذا النموذج بـ(تضامن) تعبيراً عن تكافل المجتمع الضريبي في تمويل الإنفاق العام بمختلف مجالاته.

الدراسات السابقة

لم أطلع على دراسات فلسطينية أفردت الموضوع بالبحث، غير أن هناك بعض الدراسات العربية التي أشارت لموضوع البحث ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

دراسة خليل، والبدوي (2014): تناول البحث النظام الضريبي في مصر وتونس، وخصص ثماني صفحات لموضوع الحصر الضريبي، حيث أبرزت الدراسة مشكلاته المتمثلة في الاعتماد على التقدير البشري لغياب معايير ثابتة، وغموض القوانين وتعقيدها، واختلاف آليات الفحص بين المأموريات، إضافة إلى سوء الإدارة وضعف التنسيق بين الجهات الضريبية والمؤسسات الأخرى. واقترحت الدراسة لزيادة كفاءة الحصر وتحصيل الإيرادات: توسيع المجتمع الضريبي عبر إدخال القطاع غير الرسمي، ونشر ثقافة مجتمعية بأهمية مكافحة التهرب، وضبط الأسعار مع ضمان حق الدولة في التحصيل، وتفعيل دور المواطن في الرقابة والمساءلة. كما دعت إلى تبسيط النظام الضريبي، رفع قدرات المصلحة، وتوظيف شبكة معلوماتية موحدة لخلق قاعدة بيانات دقيقة تقلل من التقديرات الجزافية.

دراسة أحمد، ومختار (2016): هدف البحث للتعرف على أثر الفحص الضريبي للقوائم المالية في الحد من مخاطر التهرب الضريبي، واستخدم الباحثان استمارة الاستبانة لجمع البيانات الأولية من مفتشي الفحص الضريبي العاملين بديوان الضرائب بالسودان، وتوصلت الدراسة لنتائج تفيد بأن نقص الحصيلة الضريبية، وانخفاض مستوى الثقة بين الإدارة الضريبية ودافعي الضرائب تعتبر من مخاطر التهرب

2. هل يعتبر الحصر الضريبي ضامناً لتحقيق العدالة الضريبية؟

3. ما مدى انعكاس الحصر الضريبي على الثقة والالتزام الطوعي لدافعي الضريبة؟

4. كيف ينعكس الحصر الضريبي على تعزيز المواطنة الضريبية؟

5. إلى أي حد يساهم الحصر الضريبي في خلق تنمية اجتماعية واقتصادية؟

فرضية البحث

يساهم الحصر الضريبي للخاصين للضريبة في الحد من مخاطر التهرب الضريبي، تعظيم الإيرادات، تحقيق العدالة الضريبية، تعزيز الثقة والالتزام الطوعي، المواطنة الجبائية، والتأثير إيجاباً على التنمية؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى ما يلي:

1. بيان دور الحصر الضريبي في الحد من مخاطر التهرب الضريبي وتعظيم الحصيلة الضريبية.
2. التعرف على مدى إسهام الحصر الضريبي في تحقيق العدالة الضريبية بين المكلفين.
3. معرفة دور الحصر الضريبي في رفع مستوى الثقة والالتزام الطوعي بدفع الضريبة من قبل المكلفين.
4. استكشاف العلاقة بين الحصر الضريبي وانعكاسها على المواطنة الضريبية.
5. التعرف على كيفية مساهمة الحصر الضريبي في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال عرض النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع البحث وفقاً للقرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، والعمل على تحليلها وربطها بموضوع البحث والاستناد للمؤلفات والدراسات والبحوث الضريبية، واتباع المنهج المقارن من خلال المقارنة بين نصوص هذا القرار بقانون وبعض القوانين في الدول العربية (المصري، الأردني، العراقي)، إضافة إلى خبرة وتجربة الباحث التي تمتد إلى ستة وعشرين عاماً في الميدان الضريبي.

الضريبي، وأن اتباع أساليب الفحص الضريبي بالعينة أو بالتحليل يقلل من مخاطر التهرب الضريبي. وأوصت الدراسة بضرورة تدريب مفتشي الفحص الضريبي باستمرار، وتحديث نظام المعلومات بديوان الضرائب، وتحسين مستوى الخدمات العامة، ما ينعكس على زيادة الثقة، وتقليل حالات التهرب، إضافة لنشر الوعي الضريبي، وتطبيق عقوبات رادعة للحد من التهرب.

دراسة الشرع وآخرون. (2024): هدف البحث إلى التعريف بإجراءات حصر المكلفين في الأنشطة غير المنظمة، وقياس كفاءتها، وبحث سبل معالجة أوجه القصور، مع التركيز على جهود الإدارة العليا ودور الإعلام الضريبي في تعزيز الموارد المالية. وتوصل إلى أن الهيئة العامة للضرائب تنفق إلى قسم متخصص بالحصر، ولا يتضمن قانون ضريبة الدخل العراقي رقم (113) لسنة 1982 نصوصاً خاصة بالإجراءات، إضافة إلى انخفاض عدد المسجلين في السجلات، ما يعكس ضعف الحصر والتسجيل. وأوصى الباحثون بتفعيل إجراءات فعالة لحصر غير المسجلين عبر المسح الميداني والأتمتة الإلكترونية والرقم الضريبي، وإنشاء قسم مختص، وتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية، وتعديل التشريعات لإدراج نصوص خاصة بالحصر، وتفعيل الإعلام الضريبي.

دراسة حسان (2024): هدف البحث للتعرف على دور التحول الرقمي في القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي لإصلاح منظمة الضرائب المصرية، وتوصل الباحث لمجموعة من النتائج أهمها: قصور في التشريع الضريبي والإدارة الضريبية أدى لزيادة التهرب ما يستوجب التحول الرقمي لمعالجة هذا القصور، وضرورة الربط بين مصلحة الضرائب والهيئات الحكومية، تساعد وسائل الذكاء الصناعي في سهولة حصر وتتبع عمليات البيع والشراء عبر المنصات الرقمية. وأوصى الباحث بضرورة الربط الشبكي بين مصلحة الضرائب والمصالح الحكومية، وتطوير الأنظمة والبرامج وشبكات الاتصال والانترنت، ورفع وعي المجتمع، وتشديد العقوبات على المتهربين.

التعقيب على الدراسات السابقة

1. يتفق الباحث مع ورقتي العمل المتعلقة في مصر وتونس بشأن ضعف كفاءة الحصر الضريبي الناتج عن الاعتماد على العنصر البشري، وغياب أسس واضحة للنشاط الخاضع للضريبة، وسوء التنسيق بين الإدارة الضريبية والجهات ذات العلاقة، كما يتفق الباحث مع الاقتراحات المقدمة. ويتميز هذا البحث بتركيزه على الحصر الضريبي في فلسطين، خصوصاً بالصفة الغربية، حيث تمثل الإيرادات الضريبية المورد الرئيس للخرينة العامة في ظل تراجع المساعدات والحصار المالي المفروض لأسباب سياسية تستهدف القضية الفلسطينية.

2. تناولت دراسة محمد أبكر أحمد ومحمد جار النبي مختار أثر فحص القوائم المالية في الحد من التهرب الضريبي، ويتفق الباحث مع نتائجهما وتوصياتهما، غير أن دراستهما ركزت على فحص المسجلين لدى الإدارة الضريبية، بينما تعنى الدراسة الحالية بحصر غير المسجلين. ويلتقي الباحثان في الهدف ذاته وهو الحد من التهرب الضريبي ومخاطره وانعكاساته المالية والاقتصادية والاجتماعية.

3. يتفق الباحث مع ما توصل إليه (الشرع وآخرون) بخصوص قصور الإدارة في حصر المكلفين كنتيجة لانخفاض عدد المسجلين، وعدم وجود شعبة متخصصة ضمن الهيكل التنظيمي تتابع عملية الحصر، وتعديل التشريع من خلال نص المشرع على إلزام المكلف بالتسجيل. والفارق الجوهرى في هذا البحث أنه تناول الحصر الضريبي للأنشطة الاقتصادية غير المنظمة ولم يحدد نوع الضريبة، والبحث الحالي تناول الحصر الضريبي لوعاء الضريبة في الضريبة على الدخل.

4. يشترك البحث مع دراسة حسان (2024) في هدف محاربة التهرب الضريبي، لكن بينما ركز حسان على التحول الرقمي، يعتمد البحث الحالي على الحصر الضريبي التشريعي لتحديد الدخول الخاضعة والتنفيذي عبر تطبيق النصوص، مع التركيز على ضريبة الدخل، بما يسهم في الحد من التهرب وتعظيم الإيرادات.

خطة البحث

في إطار السعي لمعرفة مدى كفاية الإجراءات ووسائل الحصر الضريبي المعمول بها من قبل الإدارة الضريبية، ومدى إسهام تلك الوسائل في الحد من التهرب الضريبي وصولاً لتعظيم الإيرادات وتحقيق العدالة الضريبية، وغير ذلك من الأهداف سيتم تناول موضوع البحث من خلال التطرق إلى ماهية الحصر الضريبي في (المطلب الأول)، ومن ثم مخاطر غياب عملية الحصر الضريبي في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: ماهية الحصر الضريبي

يعتبر موضوع الحصر الضريبي من المنطلقات الأولى والرئيسة في بناء قاعدة عملية للتحاسب الضريبي، لما يتضمنه من أهمية في حصر الأوعية الضريبية الخاضعة للضريبة وللتعرف على ماهية الحصر الضريبي سيتم تناول مفهوم الحصر الضريبي في (الفقرة الأولى) مقومات الحصر الضريبي في (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم الحصر الضريبي

لتوضيح مفهوم الحصر الضريبي فإن ذلك يفرض علينا تعريف الحصر الضريبي (أولاً) ثم التعرف على خصائص وفوائد الحصر الضريبي (ثانياً). وسيتم تناول هذه العناصر على النحو التالي:

تعريف الحصر الضريبي

لم يعرف المشرع الحصر الضريبي صراحة، لكنه ألزم بتسجيل المكلفين وفرض عقوبات على المتهربين، فيما لم تحدد غالبية التشريعات بما فيها القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، تعريفاً للتهرب الضريبي، تاركة الأمر للفقهاء الضريبيين^{*} نظراً لصعوبة حصر الأساليب المستعملة في التهرب وتطورها المتواصل (نريمان وبرابح، 2025، ص 580).

إن تناول موضوع الحصر الضريبي يتطلب الإحاطة بمفهومه من حيث: تعريفه وخصائصه، وفوائده؛ لما له من إسهامات في تحقيق العدالة والمساواة بين الخاضعين للضريبة، ومحاولة التخلص من مخاطر عدم الحصر الضريبي ورفد الخزينة العامة بالأموال، وبالتالي إمكانية تغطية النفقات المقررة بالموازنة العامة والتي تتعاظم بشكل مستمر.

يعرف الحصر الضريبي بأنه: "عملية إدارية تهدف إلى معرفة أسماء الأشخاص الخاضعين للضريبة وعناوينهم ومحل إقامتهم والأنشطة التي يزاولونها ورؤوس الأموال وأنواع الضرائب الخاضعة دخولهم لها وضرورة تحديث البيانات المتعلقة بهم أولاً بأول ولا سيما عند تغير النشاط أو أي تغيرات أخرى تستوجب عملية التحديث للكشوفات المتعلقة بهم لغرض محاسبته بشكل صحيح سنوياً واحتساب الدخل الخاضع للضريبة على ضوء التغيرات الجديدة والمحدثة" (حسين ومحمد، 2018، ص 5).

كما يعرف الحصر الضريبي بأنه "عملية تحديد المكلفين الخاضعين لكل نوع من أنواع الضرائب، وتدوين أسماء هؤلاء الأشخاص، وعناوينهم في سجلات السلطة الضريبية" (دراز، 1999، ص 192). وتسجيل الخاضعين للضريبة قد يتم من خلال فتح ملفات ضريبية تقليدية ورقية أو من خلال تسجيلهم على النظام الإلكتروني الخاص بالإدارة الضريبية في حال توفر ذلك، مثل نظام إدارة الإيرادات Revenue Management System (RMS) المتعلق بالضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، ونظام ضريبة الأملاك Property Tax، وكذلك النظام الخاص بالرسوم الجمركية في دولة فلسطين.

يعبر التعريف الضيق للحصر الضريبي عن مجرد تحديد الخاضعين وتسجيلهم في سجلات الإدارة، بينما يتسع المفهوم الشامل ليشمل: تحديد الأوعية الخاضعة بنصوص تشريعية، إلزام أصحابها بالتسجيل، فرض عقوبات على المخالفين، قيام الإدارة بالحصر الميداني، ومحاسبة كل شخص عن جميع دخوله.

وعليه يمكن تعريف الحصر الضريبي بأنه: إجراءات تشريعية وتنفيذية لتحديد الأوعية الضريبية، وتسجيل أصحابها، ومحاسبته، بما يحافظ على موارد الخزينة العامة ويحد من التهرب ويقلل الفاقد من الحصيلة. كما يحقق العدالة الضريبية ويعزز المواطنة والالتزام الطوعي، شرط تبسيط الإجراءات ووضوح التعليمات، ويحد المنافسة غير المشروعة الناشئة عن عدم تسجيل بعض المكلفين.

يضاف لما تقدم أن الامتثال الضريبي لا يعني فقط الالتزام بتقديم الإقرار الضريبي وبيان مصادر الدخل، ودفع الالتزامات الضريبية وغير ذلك بل "يشير الامتثال الضريبي إلى الوفاء بجميع الالتزامات الضريبية التي حددها القانون بصورة كاملة" (سليمان، هديل، 2024، ص 96). وفي مقدمتها تبليغ الإدارة الضريبية عند ممارسة النشاط والتسجيل لديها. وقد نص المشرع في المادة (2) من القرار رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل بخصوص تسجيل المكلفين على أنه "يلزم الشخص الذي يمارس نشاط أعمال أو استثمار بالتسجيل لدى الدائرة من بداية النشاط أو ممارسة الأعمال".

خصائص وفوائد الحصر الضريبي

يتصف الحصر الضريبي بمجموعة من الخصائص حيث يعتبر عملية إدارية تنفذها الإدارة الضريبية استناداً لأصلاحياتها والتفويض القانوني الممنوح لها، كما يعد مهمة إجرائية ومالية إذ أنها تقضي للحد من التهرب الضريبي ورفع الحصيلة الضريبية من خلال إضافة أوعية ضريبية جديدة (كامل وإبراهيم، 2022، ص 126).

إضافة لما تقدم من خصائص يعتبر الحصر الضريبي ضرورة تشريعية تقتضي من المشرع النص عليها بوضوح من حيث تحديد الأوعية الضريبية، كما أنه يفرض لتحقيق العدالة، وخلق نوع من المساواة في الخضوع، والتسجيل والمحاسبة الضريبية، ودعم مفهوم المواطنة الضريبية.

وهناك فوائد معينة للحصر الضريبي منها

يوفر معلومات عن حجم الوعاء الضريبي والإنتاج القومي، كما أنه مصدر هام لإعداد الدراسات والأبحاث والتقارير الدورية المتعلقة بالجانب المالي والاقتصادي، والاجتماعي، (كامل وإبراهيم، 2022، ص 126). والمالي، والاستثمار، ويوفر قاعدة بيانات هامة تستفيد منها الجهات صاحبة العلاقة من محللون واقتصاديون وباحثون ومستثمرون وغير ذلك.

الفقرة الثانية: مقومات الحصر الضريبي

يبدأ الحصر الضريبي من نص المشرع في حصر الدخول الخاضعة للضريبة، والدخول المعفاة منها، حيث حصر

* للمزيد حول تعريف التهرب الضريبي من جانب الفقه أنظر: (شحادة وعبادي، 2023، ص 314)

المشرع الفلسطيني وعاء الضريبة ونص على أنه "ما لم يرد نص على الإعفاء في هذا القرار بقانون تكون كافة الدخول المتحققة لأي شخص من أي مصدر خاضعة للضريبة" (المادة 3 من القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل) كما حدد الدخول المعفاة على سبيل الحصر في المادة السابعة من ذات القانون. كما ألزم المكلف بالتسجيل في المادة الثانية وتسليم الإقرار في المادة التاسعة عشر، وبذلك يكون المشرع أسس لعملية الحصر الضريبي من الناحية التطبيقية.

ينتظر من الإدارة الضريبية الفاعلة التي تسعى للتطور خلق نظام فعال للحصر الضريبي يمكنها من تحقيق الأهداف والمهام الموكلة لها. فالمجتمع الضريبي قد تكون امكانياته أكثر بكثير مما يسد من ضرائب سنوية وهذا ما يبرر الحاجة لنظام فعال لحصر المجتمع الضريبي (علي وداود، 2022، 402).

في ظل تحديث الإدارة وعصر العولمة، لا يمكن قبول عدم تمكن الإدارة الضريبية من تحقيق حصر شامل للمجتمع الضريبي، إذ يعد تسجيل جميع الخاضعين هدفاً أساسياً. ويتطلب الحصر الشامل، سواء كاملاً أو بعينة من قطاعات معينة، إزالة المعوقات وتوفير اللوجستيات اللازمة لضمان تنفيذ المهمة بفعالية وكفاءة، وهو ما يستلزم توافر متطلبات محدده وهي:

1. إرادة قوية من الإدارة الضريبية وموافقة وزير المالية على تنفيذ الحصر.

2. إدراج الحصر ضمن الأهداف الاستراتيجية للوزارة والخطط السنوية.

3. تخطيط منهجي يحدد بداية ونهاية المهمة وآليات التنفيذ.

4. تخصيص الموارد المالية والبشرية الكفؤة لضمان فعالية الحصر ومواجهة التهرب (مومني والصوص، 2021).

5. تنسيق الإدارات الضريبية للعمل كفريق واحد، والاستفادة من نظم المعلومات مثل نظام معلومات ضريبة العقار، (علي وداود، 2022). مع الإشارة لغياب الربط بين ضريبة الأملاك وضريبة الدخل في فلسطين

وعليه تتطلب عملية الحصر الضريبي توفر قرار تنفيذي يجعلها أولوية لتحقيق أهداف مالية واجتماعية واقتصادية، مع التخطيط والتنظيم والتنسيق والمتابعة والتمويل الكافي، إضافة إلى توفر عدد كافٍ من الموارد البشرية لإنجاز المهمة ضمن الإطار الزمني المحدد.

المطلب الثاني: مخاطر غياب عملية الحصر الضريبي

تعاني الدول النامية من خطأ شائع في الكثير من إداراتها الضريبية يتمثل في عدم الاهتمام بإجراءات وأساليب الحصر (ناصر وآخرون، 2021، 168).

ويترتب على القصور في حصر المكلفين مخاطر على الحصيلة الضريبية، إذ يعتمد التقدير البشري بشكل كامل، كما

أن اختلاف آليات الفحص بين الموظفين، يقلل كفاءة الحصر، خصوصاً عند نقص المستندات. وللتغلب على ذلك، يُقترح توسيع المجتمع الضريبي، استخدام الفواتير، وإقناع المكلفين بأهميتها لتحديد الضريبة بما يتناسب مع حجم النشاط، ما يحقق العدالة الضريبية ويقلل النزاعات ويزيد الإيرادات (دفع الله، 2017، 91-92).

وتكمن مشكلة الحصر الضريبي في عدم تسجيل جزء كبير من الخاضعين، ما يزيد التهرب ويخفض الجباية، نتيجة غياب قواعد البيانات وضعف التنسيق بين الجهات الضريبية ومع الجمهور، ما يترتب عليه مخاطر متعددة.

ويمكن تصنيف المخاطر الناجمة عن عدم إجراء الحصر الضريبي إلى مخاطر مالية واقتصادية (الفقرة الأولى)، ومخاطر اجتماعية وسياسية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: المخاطر المالية والاقتصادية لعدم الحصر الضريبي

يتمحور الهدف المالي للضريبة في تمويل الخزانة العامة للدولة لغرض الانفاق العام وتقديم الخدمات العامة، وهذا الجانب يمكن تمويله من خلال الضرائب (عبد، 2012، 463)؛ لذلك تعد مسألة الحصر الضريبي مهمة لضمان مشاركة جميع الخاضعين في تمويل الخزانة العامة وزيادة التحصيلات، إذ يؤدي غياب الحصر إلى عدم تسجيل بعض المكلفين وتهربهم، ما يخلق مخاطر مالية تحد من قدرة الدولة على تقديم الخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والإعانات. لذلك سيتم التركيز على المخاطر المالية والاقتصادية المترتبة على غياب الحصر الضريبي.

المخاطر المالية في ظل غياب عملية الحصر الضريبي

تكمن المخاطر المالية لغياب الحصر الضريبي في استمرار التهرب الضريبي وفقدان جزء من الحصيلة، ما يخل بتوازن الموازنة العامة ويؤدي إلى عجز مالي يعيق تمويل المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية والنفقات الرأسمالية والتشغيلية. لذلك تعد الضرائب أداة رئيسة لتمويل التنمية، وتسعى الدولة لتعزيز الإيرادات المحلية عبر تحسين التحصيل وترشيد الإنفاق. (Oktaviani et al., 2018, 106)

ونتيجة لما تقدم قد تضطر الدولة من خلال وزارة المالية إلى البحث عن بدائل لسد هذا العجز، ومنها اللجوء إلى الاقتراض الذي يرفع نسبة الدين العام، هذا بالإضافة إلى ما يرافق القروض العامة من فوائد الدين العام. والأصل عدم "استخدام القروض إلا لأغراض إنتاجية" (شلالي وهاني، 2018، 113). ومن وسائل تعويض العجز المالي في الموازنة العامة أيضاً التوجه لطلب المنح والمساعدات الخارجية التي غالباً ما تكون مشروطة بظروف ضمنية بتنازلات سياسية تمس الأهداف الوطنية للشعب والحكومة على حدٍ سواء.

المعلومات المالية، ويقلل من فرص التهرب الضريبي (محمد ومحمد، 2025، 209).

وينعكس التهرب الضريبي على واقع الاقتصاد الفلسطيني؛ فقد بلغت نسبة التهرب ما يقارب 40% من إجمالي قيمة الضرائب، وقد ذهب بعض المختصين إلى أن نسبة المؤسسات التي لا تقدم كشوف العاملين لغرض ضريبة الاقتطاعات على الرواتب والأجور تتراوح ما بين 50% إلى 60% ما يكلف الخزينة الفلسطينية نصف مليار شيقل سنوياً (شحادة وعبادي، 2023، 332).

وانسجاماً مع ما تقدم فإن هناك أساليب متعددة للحصر الضريبي منها: "طريقة المسح والتفتيش الميداني، طريقة التنسيق بين ضريبي الدخل والعقار، والجهات الساندة المتمثلة بالجهات الحكومية والشركات والمنظمات" (علي وداد، 202، 402-403).

يظهر مما سبق أهمية الحصر الضريبي في الحد من التهرب وتأمين الموارد المالية للإنفاق، إذ قد يؤدي نقص الحصيلة إلى اختلالات في السياسات، مثل تعديل الإعفاءات ورفع الضرائب، ما يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف الاقتصادية للضريبة.

وعليه فإن غياب الحصر الضريبي يشكل قاعده مستمرة للتهرب ويكرس بدوره عائقاً هاماً أمام الحكومة في الوصول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بسبب ضعف قدرتها على تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية، ويضعف من فاعلية الضريبة كأداة تخدم وتوجه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

ويساهم تحديد حد التسجيل في الحد من التهرب الضريبي، حيث يلزم المكلف بالتسجيل لدى الدائرة عند بلوغ قيمة مبيعاته أو صفقاته مستوى محدد وفق القانون (المادة 3 من نظام حد التسجيل الأردني رقم 81 لسنة 2000). وينبغي أن يختلف الحد حسب نشاط المكلف بين بيع السلع وتقديم الخدمات، بما يحقق قاعدة الاقتصاد في التحصيل.

الفقرة الثانية: المخاطر الاجتماعية والسياسية لعدم الحصر الضريبي

يترتب على عدم القيام بمهمة الحصر الضريبي مخاطر اجتماعية وأخرى سياسية، وتتطرق هذه الفقرة للمخاطر الاجتماعية الناجمة عن غياب عملية الحصر الضريبي (أولاً)، ثم المخاطر السياسية المرافقة لعدم القيام بعملية الحصر الضريبي (ثانياً)، ومخاطر انخفاض مستوى الثقة بين الخاضع والإدارة الضريبية (ثالثاً).

وفي هذا الإطار فإن للتحويل الرقمي أثر هام في تحديث منظومة الإدارة الضريبية من حيث تيسير الإجراءات على المكلفين بما يسهم في تشجيع الاستثمار والمستثمرين، وضبط المجتمع الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية بشكل أكبر وتحصيل حق الدولة، ما يساعد على زيادة أوجه الانفاق وتحقيق التنمية المستدامة، وعلاج المشكلات الاقتصادية (شحاته، 2020، 21). وفي ظل التطور التكنولوجي والرقمي في الوقت الراهن "تعد مشكلة الحصر الضريبي مشكلة رئيسية أمام التنفيذ الناجح للضرائب الرقمية" (عرعراوي، 2024، 359).

ويشار هنا إلى أن الإدارة العامة لضريبة الدخل الفلسطينية أحرزت تقدماً في التحويل الرقمي، حيث أصبح بالإمكان تقديم كشوف الرواتب والإقرارات الضريبية وطباعة إيصالات الدفع عبر نظام الإيرادات الموحد منذ قبل 2020، لكن التفاعل الفعلي للمكلفين بدأ عام 2022، ولا يزال جزء منهم غير منخرط. كما يجري في العام 2025 التحويل من الأرشفة الورقية إلى الأرشفة الإلكترونية.

المخاطر الاقتصادية المترتبة على غياب عملية الحصر الضريبي

تتمثل المخاطر الاقتصادية لغياب الحصر الضريبي في تعارضه مع أهداف الضريبة الاقتصادية، مثل دعم المنتج الوطني، وصياغة سياسة الحماية الجمركية للسلع المستوردة، وإعفاء الصادرات وبعض القطاعات لتشجيع الاستثمار، وغيرها من الأهداف.

إن غياب الحصر الضريبي يشوه الأهداف الاقتصادية، إذ إن رسم السياسات وتقديرات الموازنة يحتاج لبيانات دقيقة. كما يتطلب ربط جميع الإدارات الضريبية بشبكات حاسوب متصلة بالوزارات ذات العلاقة لتكوين قاعدة معلومات شاملة عن المكلفين أو ما يشبه بنك المعلومات. (نشوان، 2017، 253).

ومراعاة توفير الأمن المعلوماتي في هذا المجال. وفي نطاق الحديث عن قواعد البيانات أو المعلومات؛ نجد أنه تتوفر لدى جهات رسمية وشبه رسمية في الدولة بيانات عن الخاضعين للضريبة، مثل وزارة الاقتصاد (شهادات تسجيل الشركات)، ووزارة الداخلية (السجل السكاني)، وتراخيص معينة في كل من: الغرف التجارية، ووزارة النقل والمواصلات، البلديات، وضريبة الأملاك، وغالباً لا تستثمر هذه المعلومات لغياب الربط مع النظام الضريبي، باستثناء نظام الإيرادات الموحد للضريبة على الدخل والقيمة المضافة، ولا يوجد تنسيق منظم بين هذه الجهات، ما يزيد التهرب ويقلل الجباية.

علماً أن هذا الربط، واستخدام نظم المعلومات المحاسبية يعزز الشفافية في العمليات المالية، ويزيد من الثقة في

المخاطر الاجتماعية الناجمة عن غياب عملية الحصر الضريبي

تهدف الضريبة اجتماعياً لتحقيق العدالة عبر فرض ضرائب تصاعدية على ذوي الدخل المرتفعة، مع حصر جميع الخاضعين لضمان مساهمة كل فرد وفق قدرته. ويؤدي غياب الحصر إلى استمرار التهرب، مما يضع العبء الأكبر على ذوي الدخل المنخفضة ويقلل مساهمة المتهربين من ذوي الدخل المرتفعة، ما يسبب الفشل في تحقيق العدالة الضريبية. حيث إن العدالة تقتض استخدام الضريبة لتحقيق أهداف مختلفة منها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (دعاس، وآخرون، 2025، 2).

ومن المخاطر الاجتماعية لغياب الحصر الضريبي ضعف قدرة الدولة على تمويل النفقات الاجتماعية مثل المساعدات للأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة، والمنظومة الصحية، والحد من البطالة، إضافة إلى النفقات الخاصة بأهالي الشهداء والأسرى والجرحى في فلسطين.

وتأتي هذه المخاطر مع تزايد تكلفة شبكة الحماية الاجتماعية التي توسعت بشكل استثنائي نتيجة لضعف معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة العائدة أصلاً لظروف الاحتلال أيضاً (العبد، 2016، 8).

حيث بلغت نسبة البطالة في فلسطين 24.4% عام 2022 بواقع 13.1% في الضفة الغربية مقابل 45.3% في قطاع غزة، كما سجلت البطالة أعلى نسب بين الشباب في عمر 24-15 عام وعمر 35-25 عام بواقع 36.1% و 30.7% على التوالي (عمري وعريقات، 2024، 5959). وخلال العام 2024، ارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى 51%، بواقع 35% في الضفة الغربية و80% في قطاع غزة، مقارنة مع العام 2023 الذي بلغ فيه معدل البطالة في فلسطين حوالي 31%، بواقع 18% في الضفة الغربية و53% في قطاع غزة (سلطة النقد الفلسطينية، 31 كانون الأول 2024).

وكل ما تقدم يضعف قدرة الدولة على تغطية النفقات ويؤثر على التضامن الاجتماعي والعدالة الضريبية، ويقلل ثقة الخاضعين بالإدارة والدولة، ويضعف الالتزام الطوعي ويزيد التهرب الضريبي، ويعيق تحقيق المواطنة الضريبية.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى قيمة أو مبلغ الإعفاءات التي يمنحها المشرع في مجال الضريبة تعلى الدخل حيث كلما كانت قيمة الإعفاءات للمكلف أو الملزم بأداء الضريبة مقبولة وتراعي مستوى دخل الفرد في الدولة، وتسهم في ضمان العيش الكريم، كلما كان لها أثر على التقليل من مخاطر التهرب الضريبي. حيث منح القرار بقانون في المادة (12/أ) رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، المكلف إعفاءات بمبلغ 30000 شيكل لجميع المكلفين الطبيعيين دون تمييز، بل وتم

رفع هذا المبلغ إلى 36000 شيكل لسنة 2015 (قرار بقانون رقم (5) لسنة 2015 بشأن تعديل قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، المتعلق بتعديل المادة (12/أ) من القانون الأصلي).

المخاطر السياسية المرافقة لعدم القيام بعملية الحصر الضريبي

تتسم العلاقة بين السياسة الضريبية وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية بالتكامل، حيث ترتبط أدوات الحصر الضريبي والعوامل السياسية ارتباطاً وثيقاً، وتلعب جميعها دوراً أساسياً في نجاح عملية الحصر، كما يظهر بوضوح في الواقع الفلسطيني.

وفي الجانب السياسي كذلك يمكن استخدام الضريبة كأداة ضد المحتل. كما استعملت الضريبة من قبل بعض الشعوب كوسيلة للمقاومة ضد المحتل، وذلك بامتناع أفراد المجتمع عن دفع الضرائب، كما فعل الفلسطينيون أثناء الانتفاضة الأولى (قدي، 2011، 118).

وتظهر خصوصية الإدارة الضريبية والمجتمع الضريبي الفلسطيني في قدرة الإدارة على تنفيذ الحصر الضريبي، حيث نشأت ثقافة التهرب الضريبي خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي قبل اتفاق أوسلو 1993، وما زالت آثارها مستمرة حتى اليوم.

كما يعيق الواقع السياسي الفلسطيني عملية الحصر الضريبي الشامل في الضفة الغربية، بسبب تصنيف المناطق إلى (A, B, C) وغياب السيطرة على المناطق (C)، والمعابر الحدودية، إلى جانب هشاشة الوضع الاقتصادي الناتج عن الفقر والبطالة، الحصار المالي، وخضم إسرائيل لأموال المقاصة دون رقابة، كل ذلك يعيق جهود الإدارة الضريبية.

وانسجاماً مع ما تقدم فقد بلغت الاقطاعات بين فبراير 2019 ويوليو 2024 نحو 3.54 مليار شيكل، أي حوالي 5% من الناتج المحلي الفلسطيني لعام 2023. وتساعد الوضع في أكتوبر 2023 حين امتنعت إسرائيل عن تحويل 75 مليون دولار شهرياً، لتتجاوز الاقطاعات 750 مليون دولار، إضافة إلى 238 مليون دولار من ضريبة المغادرة، ليصل الإجمالي إلى نحو 1.23 مليار دولار، أي نحو نصف إيرادات المقاصة الفلسطينية. (قزمار، 01 ديسمبر 2024).

يتضح أن عدم الاستقرار الاقتصادي والاستقلال السياسي في فلسطين أعاق قدرة الإدارة الضريبية على القيام بالحصر الشامل، حيث اقتصرت الأدوات على شهادات براءة الذمة والخصم بالمصدر، وزيارات ميدانية محدودة، مع دور محدود للضابطة الجمركية، خصوصاً في المناطق المصنفة (C).

إن عدم تمكن الإدارة الضريبية من تسجيل ومحاسبة جميع الخاضعين ضريبياً في فلسطين يقلل الحصيلة الضريبية ويؤدي لعجز في الموازنة، ما يجبر الدولة على الاقتراض أو الاعتماد

على مساعدات دولية مشروطة، بسبب الاحتلال، والتقسيم الجغرافي والأمني، وعدم الاستقلال السياسي.

لذلك فإن القيود السياسية، خاصة المتعلقة بالسيادة والحدود والمعايير، تحد من قدرة إدارة الضرائب على الحصر الضريبي، ما يسهل تهريب البضائع ويزيد التهرب الضريبي، لا سيما فيما يتعلق بفواتير المقاصة للبضائع القادمة من إسرائيل، وعدم تمكين الإدارة من تحصيل الضرائب المستحقة عليها من الجانب الإسرائيلي.

ويترتب على هذا التهرب آثار سلبية تؤدي لتخفيض الإيرادات العامة وبالتالي الاضرار بالخزينة العمومية ما يحد من قدرة الدولة تجاه الانفاق العام على أكمل وجه تحقيقاً لمصلحة المجتمع (نريمان وبرابح، 2025، 586).

وفي هذا السياق صرح الباحث الرئيسي رابح مرار لمعهد "ماس" أن التهرب الضريبي في فلسطين يبلغ 35-40%، مع أخذ الضرائب المباشرة والقطاع غير المنظم بالاعتبار (بوابة اقتصاد فلسطين، 2021).

مخاطر انخفاض مستوى الثقة بين الخاضع والإدارة الضريبية

تعد الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية أساس التعاون، وغايتها يؤدي للتوتر والرفض، إذ يفقد المكلف الثقة بالنظام إذا لم يضمن التطبيق الشفاف والعدل للقوانين. (جرجس، 2025، 724).

كما أن تبني مفهوم الحوكمة في البيئة الضريبية له أثر في تحسين أداء البيئة وحماية حقوق الأطراف ذات العلاقة، وتحقيق العدالة وضمان الإفصاح والشفافية والمساءلة، مما يعزز من ثقة المكلفين بعدالة النظام الضريبي، والالتزام الطوعي كذلك (محمد ومحمد، 2025، 199).

وتعتبر الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية جزءاً من الثقة بين الدولة والمواطن، فالمواطن الذي يؤمن بأن الإنفاق الحكومي هو إنفاق رشيد وعادل ونزيه، يكون أقرب إلى الالتزام بواجباته الوطنية ومنها الواجبات الضريبية (عبد الغفور، 2008، 84).

كما ينبغي أن تقوم العلاقة بين الخاضع والإدارة الضريبية على أسس تشريعية وتطبيقية واضحة، تضمن الثقة المتبادلة، وتوفر الحماية القانونية والأمن القانوني للمكلف، مع توفر قاعدة اليقين في التشريعات الضريبية لمخاطبة الجمهور الضريبي بوضوح.

يفترض بالتشريعات اعتماد التقدير الذاتي، إذ يعرف المكلف دخله بدقة، ويقدر الوعاء الضريبي بنفسه أو عبر مفوض، متضمناً معلومات عن ممتلكاته الخاضعة للضريبة. (العربي وعساف، 1990، 89). ويعرف الإقرار الضريبي وفقاً للقرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل

في المادة رقم (1) بأنه: "تصريح بالضريبة يقدمه المكلف وفق النموذج المعتمد من الدائرة؛ والمقصود بالدائرة هي دائرة ضريبة الدخل".

مع الاحتفاظ بحق الإدارة الضريبية بالرقابة والفحص والتدقيق، كل ما تقدم يسهم بشكل فعال في بناء علاقة بين الإدارة والخاضع تقوم أساساً واضح من الزاوية التشريعية وتعزز الثقة بين الطرفين.

يشكل نظام الرقابة الداخلية ركيزة رئيسية في المحاسبة الضريبية، ويضمن التطبيق السليم للقوانين عبر ضوابط وإجراءات تحقق أهداف الإدارة، وكفاءة الحصر والفحص، والربط والتحصي. (دفع الله، 2017، 125).

ومن الناحية التطبيقية يقع على الإدارة الضريبية عبء بناء الثقة مع الخاضعين عبر العدالة، النزاهة، والشفافية، من خلال التوعية الضريبية، وعدم التعسف في الصلاحيات، وتوفير ميثاق حقوق وواجبات الخاضعين، ودليل إجراءات يوضح عملية التسجيل، وتقديم الإقرار، والاعتراض، ودفع الضريبة.

ويسهم الحصر الضريبي في تعزيز الثقة والاحترام المتبادل بين الإدارة والخاضعين، عبر تحديد جمهور واضح، يمتلك الميثاق الضريبي ودليل الإجراءات إلكترونياً، ما يحقق العدالة الضريبية بوضع الجميع على نفس المستوى حسب نشاطهم، ويقلل الشعور بعدم المساواة في الالتزام الضريبي. غير أن الإدارة العامة لضريبة الدخل في فلسطين لم تنفذ حصراً ميدانياً شاملاً لتسجيل المكلفين غير المسجلين، سوى زيارات محدودة وغير منظمة، ما يبرز قصور دورها.

ويهدف التقدير الضريبي الذاتي لتعزيز ثقة الخاضع، من خلال توعيته بحقوقه وواجباته، والحفاظ على سرية معلوماته بموجب القانون (المادة 5/4/3/44 من القرار بقانون رقم 8 لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل)، التي فرضت عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تقل عن (40000) شيكل، أو بكلاً العقوبتين معاً، على الموظف المخالف. ما يسهم ذلك في تعزيز الثقة، والاستقرار، وتشجيع الاستثمار، ومكافحة الفساد.

وبهدف الحصر الضريبي تلزم قوانين ضريبة الدخل المكلفين الذين يمارسون نشاط أعمال بالتسجيل ومنها قانون ضريبة الدخل العراقي المعدل حيث يلزم كل مكلف يمارس نشاط اقتصادي بتقديم إقراره الضريبي متضمناً بياناته ونشاطه للسلطة المالية لغرض التسجيل وفق التشريع العراقي، كما نص على التزام الأشخاص المسجلين وغير المسجلين من لديهم دخل خاضع للضريبة بتقديم تقرير سنوي قبل اليوم الأول من حزيران من السنة التقديرية (قانون ضريبة الدخل رقم (113) وتعديلاته، 1982، المادة (2/27)). إلا أن طول المدة المحددة يضعف فاعلية الحصر الضريبي ويعزز شعور

المكلفين بغياب الرقابة الفعلية من الإدارة الضريبية (الشرع، وآخرون، 2024، 910-911).

ووفقاً لقانون الضريبة على الدخل المصري رقم (91) لسنة 2005، ألزم كل من يزاول نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو حرفياً أو مهنيّاً أو نشاطاً غير تجاري بإخطار مصلحة الضرائب خلال 30 يوماً من بدء النشاط (مادة 74)، كما حدد القانون مواعيد تقديم الإقرار الضريبي: قبل 1 نيسان للأشخاص الطبيعيين، وقبل 1 أيار أو خلال أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية للأشخاص الاعتباريين (مادة 83). (منشورات رقمية-ارشيف رقمي، 2020).

وأجاز المشرع للممول طلب تمديد موعد تقديم الإقرار الضريبي قبل انتهاء موعد التقديم بخمسة عشر يوماً على الأقل، بشرط سداد الضريبة المقدرة من قبله، ويُمنح عندئذ مهلة إضافية مدتها ستين يوماً، دون أن يؤثر ذلك على ميعاد سداد الضريبة أو استحقاق غرامة التأخير عن أي مبلغ لم يسدد منها (قانون الضريبة على الدخل رقم (91)، 2005، المادة 85).

وألزم قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (34) لسنة 2014 وتعديلاته المقيم الخاضع دخله للضريبة بالتسجيل لدى الدائرة والحصول على رقم ضريبي قبل مزاولة نشاطه (مادة 22)، كما أوجب على كل من له مصدر دخل خاضع للضريبة تقديم الإقرار حتى نهاية الشهر الرابع من انتهاء الفترة الضريبية (مادة 17/أ).

كذلك نص المشرع الفلسطيني على أنه "يلزم الشخص الذي يمارس نشاط أعمال أو استثمار بالتسجيل لدى الدائرة من بداية النشاط أو ممارسة الأعمال" (قرار بقانون رقم (8) بشأن ضريبة الدخل، 2011، المادة 2). كما نص على تسليم الإقرار خلال الأربعة أشهر التالية لانتهاء الفترة الضريبية (قرار بقانون رقم (8) بشأن ضريبة الدخل، 2011، المادة 19).

يلاحظ مما تقدم بأن قوانين ضريبة الدخل تلزم المكلف بالتسجيل لدى الإدارة الضريبية، مع تفاوت المدد والعقوبات بين الدول: القانون العراقي فرض التسجيل مع عقوبات دون تحديد مهلة، القانون المصري خلال 30 يوماً، أما الأردني قبل بدء النشاط، والفلسطيني من بداية ممارسة النشاط.

وعليه؛ يُعد القانون الأردني أكثر فعالية في الحصر الضريبي، إذ يلزم بالتسجيل والحصول على رقم ضريبي قبل ممارسة النشاط، ويربط ذلك بجهات الترخيص لضمان حصول المكلف على شهادة تسجيل، مما يعزز الحصر الضريبي بشكل فعال.

يُعدّ الإقرار الضريبي أداة أساسية في حصر المكلفين والدخول الخاضعة للضريبة. وقد ألزم القانون العراقي المكلفين بتقديم إقراراتهم حتى 30 حزيران من السنة التقديرية، بينما ميّز المشرع المصري بين الشخص الطبيعي (حتى 31 آذار)

والشخص المعنوي (حتى 30 نيسان). أما القانونان الأردني والفلسطيني فقد حددا الموعد بنهاية الشهر الرابع من انتهاء الفترة الضريبية، وهو ما ينسجم مع التشريع المصري بالنسبة للشخص المعنوي.

وبناءً على ما تقدم فقد ألزم المشرع الفلسطيني تسجيل جميع الدخول الخاضعة للضريبة، إلا أن حصر المكلفين غير المسجلين ما زال غير فعال، نتيجة عدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وغياب السيادة الكاملة.

الخاتمة

تناول البحث موضوع الحصر الضريبي ودوره في الحد من مخاطر التهرب الضريبي وتعظيم الإيرادات، حيث تناول المطلب الأول منه ماهية الحصر الضريبي وتطرق المطلب الثاني لمخاطر غياب الحصر الضريبي.

أوضح البحث أهمية حصر المكلفين لضمان مساهمتهم في دفع الضرائب وفق مقدرتهم، مما يعزز الإيرادات ويقوي قدرة الدولة على تمويل الإنفاق العام. كما تم التطرق للمخاطر المترتبة على غياب الحصر الضريبي والمتمثلة بالمخاطر المالية والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والتي تحول دون تحقيق النظام الضريبي لأهدافه من فرض الضريبة، وهذا يدل أيضاً على صحة نموذج البحث (تضامن) الذي يقوم على فكرة أن الحصر الضريبي يؤدي إلى: الحد من التهرب الضريبي وتعظيم الحصيلة الضريبية، ويعتبر ضامن لتحقيق العدالة الضريبية، ويزيد من الالتزام الطوعي لدافعي الضريبة، ويعد مصدر باعث وحيوي للمواطنة الضريبية أو الجبائية، ونيل ثقة الإدارة الضريبية من قبل دافعي الضريبة. وينعكس على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.

وبناءً عليه، أجاب البحث على الإشكالية الرئيسة وأسئلتها الفرعية، وتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن ذكرهما على النحو التالي:

النتائج

ألزم المشرع الفلسطيني المكلف بالتسجيل منذ بداية النشاط وتسليم الإقرار خلال أربعة أشهر بعد نهاية الفترة الضريبية، لذلك تتركز النتائج على الجانب التطبيقي الذي تتحمله الإدارة الضريبية، وأبرزها:

1. يوجد غياب للحصر الضريبي بالمفهوم الشامل والجزئي في الضريبة على الدخل في فلسطين مما يشكل قاعدة مستمرة للتهرب، ولا يسهم في تعظيم الإيرادات، وما يؤكد ذلك عدم الربط للأنظمة المستخدمة في الجهات الساندة الرسمية وشبه الرسمية مع الأنظمة الضريبية. وهذا يتفق مع توصلت اليه دراسة (علي وداود، 2022). كما يتفق مع ما توصلت اليه دراسة (كامل وإبراهيم، 2022).

2. يمس غياب الحصر الضريبي بتحقيق العدالة الضريبية، وبمبدأ التضامن أو التكافل الاجتماعي. وهذا يتفق مع توصلت إليه دراسة (علي وداد، 2022).

3. يكرس عدم إجراء الحصر الضريبي سياسة البعد وعدم ثقة الخاضعين بالإدارة الضريبية والدولة على حد سواء، كما ينعكس سلباً على الالتزام الطوعي لدافعي الضريبة.

4. هناك فشل في تحقيق المواطنة الضريبية كون العلاقة بين الحصر الضريبي والمواطنة الضريبية علاقة جوهرية، وعدم توفر العنصر الأول لا يرسخ مفهوم العنصر الثاني.

5. يُقوّض غياب الحصر الضريبي قدرة الحكومة في معالجة عجز الموازنة العامة، ويُعيق توفير الموارد المالية اللازمة لدعم مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويضعف فاعلية الضريبة كأداة لخدمة وتوجيه تلك المسارات.

التوصيات

1. حصر المكلفين غير المسجلين والمخالفين، وتقدير دخول المسجلين غير الملتزمين، عبر فرق تفتيش ميدانية مؤهلة لضمان تقليل التهرب الضريبي وتعظيم الإيرادات.

2. اعتماد أدوات تحقق العدالة الضريبية، وتعزز التضامن الاجتماعي في مساهمة المجتمع الضريبي بتمويل الموازنة العامة.

3. ترسيخ سياسة القرب مع المكلفين لتعزيز الثقة والالتزام الطوعي بين الإدارة الضريبية والدولة.

4. نشر الثقافة الضريبية وتبسيط الإجراءات، وزيادة الشفافية والإفصاح، مع إبراز أثر الضرائب على الخدمات العامة لتعزيز المواطنة الضريبية.

5. تطوير إجراءات الحصر الضريبي وربط الأنظمة بين مختلف الضرائب والجهات المعنية، بما يعزز جودة القرارات الضريبية ويقلل عجز الموازنة ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

قيود الدراسة واقتراحات البحوث المستقبلية

قيود الدراسة: وتمثلت هذه القيود فيما يلي:

1. عدم توفر بيانات منشورة عن أعداد المكلفين المسجلين وغير المسجلين في ضريبة الدخل في فلسطين

2. صعوبة الحصول على بيانات تتعلق بالمسجلين في الضريبة على الدخل.

اقتراحات البحوث المستقبلية: وتتمثل فيما يلي:

1. أثر التحول الرقمي على فعالية الحصر الضريبي في فلسطين.

2. أثر التحول الرقمي على تسجيل الخاضعين للضريبة والحصيلة الضريبية.

3. دور التحول الرقمي في الحد من مخاطر التهرب الضريبي ورفع الجباية.

بيانات الإفصاح

– الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة: تم الاتفاق على مشاركة هذا البحث وفقاً لإرشادات المجلة.

– توافر البيانات والمواد: جميع المواد والبيانات متوفرة عند الطلب.

– مساهمة المؤلفين: الباحث المؤلف مسؤول عن جميع جوانب البحث من منهجية وتحليل ومراجعة.

– تضارب المصالح: لا يوجد أي تضارب مصالح مرتبط بالبحث.

– التمويل: لا يوجد أي أموال مُنحت لهذا البحث.

– الشكر: أعرب عن شكري لجامعة النجاح الوطنية ومجالاتها على الدعم والإرشادات (www.najah.edu)

Open Access

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits use, sharing, adaptation distribution and reproduction in any medium or format, as long as you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons licence, and indicate if changes were made. The images or other third-party material in this article are included in the article's Creative Commons licence, unless indicated otherwise in a credit line to the material. If material is not included in the article's Creative Commons licence and your intended use is not permitted by statutory regulation or exceeds the permitted use, you will need to obtain permission directly from the copyright holder. To view a copy of this license, visit

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

المراجع

– جرجس، نشأت. (2025). تعزيز السلوك الأخلاقي للممول لمكافحة التهرب الضريبي. مجلة البحوث التجارية، 47(1)، 784-712.

– حسان، سعد محمد. (2024). دور التحول الرقمي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بهدف إصلاح المنظومة الضريبية في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 15(4)، 2491-2440.

- حسين، ايناس؛ محمود، محمد. (2018). *الدور الفاعل لنظم المعلومات الحاسوبية في عملية الحصر الضريبي*. عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018.
- دراز، حامد عبد المجيد. (1999). *النظم الضريبية*. الدار الجامعية، الاسكندرية.
- دعاس، غسان؛ نور، عبد الناصر؛ عجولي، أبرار. (2025). أثر ضريبة القيمة المضافة على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الصناعية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين، *مجلة جامعة النجاح للقانون والاقتصاد*، 1(1)، 1-8. <https://doi.org/10.35552/anujrle.1.1.2338>
- دفع الله، عماد الدين رزق. (2017). *الكفاءة المهنية للفاحص الضريبي ودورها في الحد من الاعتراضات الضريبية وتأكيد المصدقية في تقارير المراجعة الخارجية*. [أطروحة الدكتوراه غير منشورة]. جامعة النيلين، الخرطوم، السودان.
- سليمان، هديل. (2024). أثر الفعالية الضريبية في الامتثال الضريبي دراسة ميدانية. *مجلة جامعة البعث*، 46 (15)، 87-116.
- شامية، أحمد؛ الخطيب، خالد. (1997). *المالية العامة*، دار زهران للنشر، عمان.
- شحاته، محمد. (2020). دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030م "بين حتمية التغيير ونتائج التطبيق". *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، 6(1)، 1-62.
- شحاده، ميرفت؛ عبادي، ضرار. (2023). جريمة التهرب الضريبي في فلسطين. *المجلة العصرية للدراسات القانونية*، 1(2)، 311-333.
- الشرع، إيمان؛ أحمد، منى؛ عبد الاله، عدي. (2024). الحصر الضريبي للأنشطة الاقتصادية غير المنظمة وتأثيره في زيادة الحصيلة الضريبية: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. *مجلة دراسات مالية ومحاسبية*، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثالث والوطني الخامس، 906-923.
- شلالي، عبد القادر؛ هاني، محمد. (2018). العجز الموازني كآلية للتأثير في اتجاه الدورة الاقتصادية في الجزائر "دراسة قياسية للفترة 2000 - 2015". *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*، 2(1)، 110-122.
- عبد الغفور، حسام فايز احمد. (2008). *العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية وأثرها على الجباية*. [أطروحة
- ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- العبد، جورج توفيق. (2016). *الاقتصاد الفلسطيني: الطريق إلى مستقبل أفضل*. مؤتمر ماس الاقتصادي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 267-285.
- عبد، سهاد. (2012). أثر التجارة الالكترونية في فرض الضرائب. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 18(68)، 461-479.
- العربي علي؛ عساف، عبد المعطي. (1990). *إدارة المالية العامة*. مكتبة الكونجرس.
- عرعراوي، أنور. (2024). التحديات الضريبية للتجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية" دراسة تحليلية واستشرافية". *مجلة جامعة أم درمان الإسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 20(2)، 338-370.
- علي، محمد؛ داود، إيمان. (2022). تفعيل اجراءات الحصر الضريبي ودورها في زيادة الإيرادات الضريبية: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية*، 17(61)، 393-409.
- عمري، سوسن؛ عريقات، اسماعيل. (2024). دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة في فلسطين. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 51(6)، 594-607.
- عويسي، أمين؛ موميني، إسماعيل. (2024). تحليل مقارن للأثر التراكمي والتوزيعي لكل من الزكاة والضريبة. *مجلة كلية العلوم الإسلامية بجامعة بارتين*، 22، 7-36.
- قدي، عبد المجيد. (2011). *دراسات في علم الضرائب*. دار جرير للنشر والتوزيع، عمان.
- القيسي، أعاد حمود. (2008). *المالية العامة والتشريع الضريبي*، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- كامل، غفران؛ إبراهيم، محمد. (2022). تأثير معلومات الجهات الساندة في الحصر الضريبي: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)*, 17(60) 120-132.
- محمد، خالد؛ محمد، عبد الحميد. (2025). دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 6(1)، 196-212.
- ناصر، أنور؛ شاكر، علي؛ وغيلان، مرهون. (2021). دور الحصر الضريبي في زيادة العوائد المالية للدولة: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب: فرع الديوانية.

– قزمار، عصمت. (01 ديسمبر 2024). إيرادات المقاصة الفلسطينية: أداة إسرائيل لإسقاط السلطة الفلسطينية، شبكة السياسات الفلسطينية، تم الاسترجاع بتاريخ 2025/08/16 الساعة 02:45 مساءً من خلال الرابط المختصر: <https://al-shabaka.org/policy-memos>

References

- Abd, S. (2012). Impact of Electronic commerce In Imposition of taxes. *Journal of Economic and Administrative Sciences*, 18(68), 461–479.
- Abdel-Ghafoor, H. F. A. (2008). *The relationship between taxpayers and tax administration and its impact on revenue collection* [Unpublished master's thesis]. An-Najah National University, Nablus, Palestine.
- Afriyani, N. (2023). Etika and tax evasion. *E-Jurnal Akuntansi*, 33(4), 1058.
- Al-Abed, G. T. (2016). The Palestinian economy: Path to a better future. *MAS Economic Conference, Palestinian Economic Policy Research Institute (MAS)*, 267–285.
- Al-Arabi, A., & Assaf, A. (1990). *Public finance management*. Library of Congress.
- Ali, M., & Dawood, I. (2022). Activating Tax Inventory Procedures and Their Role in Increasing Tax Revenues: Applied research in the General Authority for Taxation. *Journal of Accounting and Financial Studies*, 17(61), 393–409.
- Al-Qaisi, A. H. (2008). *Public finance and tax legislation*. Dar Al-Thaqafa Publishing and Distribution, Amman.
- Al-Shar', I., Ahmed, M., & Abdul-Ilah, U. (2024). Tax inventory of unregulated economic activities and its impact on increasing tax Proceeds Applied research in the General Authority for Taxation. *Journal of Accounting and Financial Studies, Special Issue of the 3rd*
- مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، 11(3)، 166-182.
- نريمان، جودي؛ براج، محمد. (2025). اليات مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي. *دراسات اقتصادية*، 19(1)، 578-590.
- نشوان، إسكندر. (2017). "إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل بدولة فلسطين - دراسة تحليلية"، *مجلة جامعة الأقصى - سلسلة العلوم الإنسانية*، 21(1)، 258-213.
- قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982، المنشور في الوقائع العراقية بتاريخ 1982/12/27، عدد 2917، ص 46.
- قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، المنشور في الجريدة الرسمية الأردنية بتاريخ 2014/12/31، عدد 5320، ص 7390.
- قرار بقانون رقم (5) لسنة 2015 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، الصادر بتاريخ 2015/04/04، المنشور في جريدة الوقائع الرسمية الفلسطينية بتاريخ 2015/04/29، عدد 112، ص 7.
- قرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، الصادر بتاريخ 2011/09/26، المنشور في جريدة الوقائع الرسمية الفلسطينية بتاريخ 2011/10/24، عدد ممتاز 5، ص 2.
- نظام حد التسجيل لغايات الضريبة العامة على المبيعات الأردني رقم (81) لسنة (2000)، المنشور في الجريدة الرسمية الأردنية بتاريخ 2001/01/01، عدد 4471، ص 227.
- سلطة النقد الفلسطينية. (31 كانون الأول 2024). الحصاد الاقتصادي الفلسطيني للعام 2024، والتنبؤات الاقتصادية للعام، تم الاسترجاع بتاريخ 2025/08/15 الساعة 01:56 مساءً من خلال الرابط المختصر: <https://goo.su/NgmWix>
- منشورات رقمية-ارشيف رقمي. (29 سبتمبر 2020). قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005، تم الاسترجاع بتاريخ 2025/7/30 الساعة 11:56 مساءً من خلال الرابط: <https://manshurat.org/node/63715>
- بوابة اقتصاد فلسطين. (14 حزيران 2021). نحو 40% نسبة التهرب الضريبي في فلسطين .. والأسباب متعددة، تم الاسترجاع بتاريخ 2025/0/28 الساعة 2:33 مساءً من خلال الرابط: <https://goo.su/Wq384t>

- bodies on the tax inventory An Applied research in the General Commission of Taxes. *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)*, 17(60), 120–132.
- Mohamed, K., & Mohamed, A. (2025). the role of accounting information systems in reducing tax taxes. *Journal of Humanities and Natural Sciences*, 6(1), 196–212.
 - Nashwan, I. (2017). Proposed strategy to develop the income tax system in Palestine: An analytical study. *Al-Aqsa University Journal – Humanities Series*, 21(1.1), 212–258.
 - Nasser, A., Shaker, A., & Ghilane, M. (2021). The role of the tax inventory in increasing the financial returns of the state: Applied research in the General Tax Authority / Diwaniyah branch. *Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences*, 11(3), 166–182.
 - Noreiman, J., & Brabeh, M. (2025). Mechanisms to combat tax evasion. *Economic Studies*, 19(1), 578–590.
 - Oktaviani, R. M., Srimindarti, C., Hardiningsih, P. (2018). Peran Religionsity Sebagai Pemoderasi Hubungan Money Ethics Terhadap Upaya Tax Evasion. *Jurnal Akuntansi*, 22(1), 105–118.
 - Omari, S., & Iriqat, I. (2024). The role of civil society organizations in reducing unemployment in Palestine. *Studies in Humanities and Social Sciences*, 51(6), 594–607.
 - Qadi, A. M. (2011). *Studies in taxation*. Jarir Publishing and Distribution, Amman.
 - Shallali, A. & Hani, M. (2018). Budget deficit as a mechanism to influence economic cycle direction in Algeria: A benchmark study for 2000–2015. *Nama' Journal of Economics and Commerce*, 2(1), 110–122.
 - Shamia, A., & Al-Khatib, K. (1997). *Public finance*. Zahran Publishing, Amman.
 - *International and 5th National Scientific Conference*, 906–923.
 - Aouissi, A., & Moumeni, I. (2024). Comparative analysis of the cumulative and distributive effects of Zakat and tax. *Journal of Islamic Sciences, Bartin University*, 22, 7–36.
 - Ara'rawi, A. (2024). Taxation challenges of e-commerce in Saudi Arabia: An analytical and Forward-Looking Study. *Omdurman Islamic University Journal of Humanities and Social Sciences*, 20(2), 338–370.
 - Daas, G., Nour, A. I., & Ajuly, A. Kh. (2024). The Influence of Value-Added Tax on the Financial Performance of the Palestinian Industrial Public Shareholding Companies Listed On the Palestine Exchange. *An-Najah University Journal for Law and Economics*, 1(1), 1–8. <https://doi.org/10.35552/anujrle.1.1.2338>
 - Daf'Allah, I. R. (2017). *Professional efficiency of tax inspectors and its role in reducing tax objections and ensuring credibility in external audit reports* [Unpublished doctoral dissertation]. Al-Neelain University, Khartoum, Sudan.
 - Daraz, H. A. M. (1999). *Tax systems*. Al-Dar Al-Jami'iyah, Alexandria.
 - Gerges, N. (2025). Enhancing taxpayers' ethical behavior to combat tax evasion. *Journal of Commercial Research*, 47(1), 712–784.
 - Hassan, S. M. (2024). The role of digital transformation in reducing tax evasion to reform the tax system in Egypt. *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies*, 15(4), 2440–2491.
 - Hussein, I., & Mahmoud, M. (2018). The effective role of computer information systems in the tax assessment process. *Special Issue of the First International Scientific Conference*, 2018.
 - Kamel, G., & Ibrahim, M. (2022). The effect of the information of the supporting

2005. Retrieved 30 July 2025, 11:56 AM, from <https://manshurat.org/node/63715>
- Palestine Economic Portal. (14 June 2021). *About 40% tax evasion rate in Palestine: Multiple causes*. Retrieved 28 July 2025, 2:33 PM, from <https://goo.su/Wq384t>
 - Qazmar, I. (01 December 2024). *Palestinian clearance revenues: Israel's tool to undermine the Palestinian Authority*. Palestinian Policy Network. Retrieved 16 August 2025, 02:45 PM, from <https://al-shabaka.org/policy-memos>
 - Palestine Monetary Authority. (31 December 2024). *Palestinian economic harvest for 2024 and economic forecasts for the year*. Retrieved 15 August 2025, 01:56 PM, from <https://goo.su/NgmWix>
 - Shehadeh, M., & Abadi, D. (2023). The crime of tax evasion in Palestine. *Modern Journal of Legal Studies*, 1(2), 311–333.
 - Shehata, M. (2020). The role of activating the mechanisms of digital transformation in improving the efficiency of the Egyptian tax system as a basis for reducing tax evasion in the light of Egypt's vision 2030 "Between change imperative... and application results". *Scientific Journal of Financial and Administrative Studies*, 6(1), 1–62.
 - Suleiman, H. (2024). The impact of tax efficiency on tax compliance: An Empirical Study. *Al-Baath University Journal*, 46(15), 87–116.
 - Decree-Law No. (5) of 2015 amending Decree-Law No. (8) of 2011 regarding income tax, issued on 04/04/2015, published in the *Palestinian Official Gazette* on 29/04/2015, Issue 112, p.7.
 - Decree-Law No. (8) of 2011 regarding income tax, issued on 26/09/2011, published in the *Palestinian Official Gazette* on 24/10/2011, Special Issue 5, p.2.
 - Income Tax Law No. (113) of 1982, published in the *Iraqi Official Gazette* on 27/12/1982, Issue 2917, p.46.
 - Income Tax Law No. (34) of 2014, published in the *Jordanian Official Gazette* on 31/12/2014, Issue 5320, p.7390.
 - Jordanian General Sales Tax Registration Threshold Regulation No. (81) of 2000, published in the *Jordanian Official Gazette* on 01/01/2001, Issue 4471, p.227.
 - Afriyani, N. (2023). Etika and tax evasion. *E-Jurnal Akuntansi*, 33(4), 1058.
 - Oktaviani, R. M., Srimindarti, C., Hardiningsih, P. (2018). Peran Religionsity Sebagai Pemoderasi Hubungan Money Ethics Terhadap Upaya Tax Evasion. *Jurnal Akuntansi*, 22(1), 105-118.
 - Digital Publications – Digital Archive. (29 September 2020). *Income Tax Law No. 91 of*